استراتيجية الحكومة في توظيف برامج التجهيز القطاعية في خلق التنمية المحلية

بلفضيل كمال [1] يعقوبي فتحية[2]
[1] جامعة غليزان، Kamel.belfodil@univ-relizane.dz
[2] جامعة غليزان، yakoubifet@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/01/31

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى معرفة تبرمها التي الإدارية العقود أهم من العمومية تعتبر الصفقات مدى استراتيجية الحكومة في توظيف برامج التجهيز القطاعية في خلق التنمية المحلية بالجزائر وكدى مسعى الحكومات الجزائرية المتزامنة في تسطير ومتابعة هذه البرامج، ولبلوغ هذا الهدف ألقينا الضوء على بعض المفاهيم تلك المتعلقة بهذا النوع من البرامج كما عرضنا أبرز المؤشرات التي كانت الأساس في تسطير برامج التجهيز القطاعية، اما أبرز النتائج المتوصل اليها، زيادة أي دينار حزائري في مشاريع التجهيز القطاعية يخلق قفزة في التنمية المحلية.

الكلمات المفتاحية: التنمية المحلية، برامج التجهيز، مخططات البلدية للتنمية.

Abstract:

This study aims to know the extent of the government's strategy in employing sectoral equipment programs in creating local development in Algeria, and it has borne out the efforts of the Algerian governments simultaneously in establishing and following up on these programs. To achieve this goal, we shed light on some of the concepts related to this type of program, and we also presented the most prominent indicators that were the basis. In organizing sectoral equipment programs, the most prominent results reached are that any increase in the Algerian dinar in sectoral equipment projects creates a leap in local development.

Keywords: local development, equipment programs, municipal development plans

1المؤلف المرسل للمقال.**Kamel.belfodil@univ-relizane.dz**

1.مقدمة

في الوقت التي عرف العالم تكوين التكتلات الاقتصادية لتحقيق التعاون الاقتصادي الذي بدور يحقق معدل النمو الاقتصادي للدول شرعت الدول النامية خاصة في فترة الستينات والسبعينات انتهاج سياسات اقتصادية ترتكز على التخطيط المركزي والقطاع العمومي بغية تلبية الاحتياجات الاجتماعية الضرورية وتحقيق استقلالية اقتصادية، والجزائر كباقي الدول النامية انتهجت هذه السياسة فقد تبنت عدة مخططات من المخطط الثلاثي للفترة 1966-1969، مرورا بالمخطط الخماسي 1980-1984 الى غاية برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014، كل هذه الخطوات التي تبنتها الحكومة الجزائرية على شكل برامج، تفسر سياسة الانفاق العمومي التي انتهجتها الحكومة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتستند هذه الى مجموعة من الوسائل والاليات منها الميزانية العامة للتجهيز والتي تشمل مختلف برامج التجهيز القطاعية.
والسؤال المطروح: هل استراتيجية الحكومة في توظيف برامج التجهيز القطاعية سوف يؤدي الى خلق تنمية محلية؟

الفرضية:

نتيجة لتراكمات البرامج التي تبنتها الحكومة بعد الاستقلال وخاصة بعد التأميم بالإضافة الى برامج التجهيز سوف تكون هناك تنمية محلية تنعكس بالإيجاب على الاقتصاد الوطني والمجتمع.

2. الإطار العام لبرامج التجهيز القطاعية

للبرامج التجهيز العمومية اصناف وتقسيمات لا للحصر:

1.2. تسيير برامج التجهيز القطاعية حسب طبيعة تصنيفها

1.1.2. تعريف برامج التجهيز القطاعية:قبل التطرق الى تسيير البرامج القطاعية لابد من التعريف بهذه البرامج التي تصنف بحسب الجهة المكلفة بتسييرها الى ثلاث اصناف:

1.1.1.2. البرامج القطاعية الممركزة: تتعلق بالعمليات المسجلة باسم الإدارات المركزية(الوزارات) أو المؤسسات العمومية الموضوعة تحت وصايتهم وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والإدارات المتخصصة.

2.1.1.2.البرامج القطاعية الغير ممركزة:تتعلق ببرامج التجهيز المسجلة باسم الوالي وفق قطاعات وقطاعات فرعية،مقسمة الى فصول وبنود.

3.1.1.2.المخططات البلدية للتنمية: بالنسبة للعمليات التي تخضع في تسييرها للبلديات، حيث يكون موضوع هذه البرامج الأعمال ذات الأولوية في التنمية ومنها على الخصوص التزويد بماء الشرب والتطهير والطرق والشبكات وفك العزلة.

2.2.تسيير برامج التجهيز القطاعية: تسير نفقات التجهيز المسجلة في ميزانية الدولة وفقا لثلاثة طرق:

- البرامج القطاعية الممركزة.
- البرامج القطاعية الغير ممركزة.
- المخططات البلدية للتنمية.

إضافة إلى نفقات التجهيز المسجلة بعنوان برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي التي تسير عن طريق حسابات تخصيص خاص، نتعرض إليها في المبحث الثاني.

" تنظم إجراءات تنفيذ نفقات التجهيز بواسطة المرسوم التنفيذي المؤرخ في 07 جمادى الاولى 1430 الموافق لـ2009/05/02– المعدل للمرسوم رقم 98.227 المؤرخ في 1998/07/13 والمتعلق بنفقات التجهيز، وكذا التعليمة الوزارية رقم 98/01 المؤرخة في 1998/01/21 عن وزارة المالية المتعلقة بتنفيذ نفقات التجهيز العمومي متضمنة لمدونة الاستثمارات المعمول بها "

1- **البرامج القطاعية الغير ممركزةPSD**

2- **المخططات البلدية للتنمية PCD**

حسب المادة 5 من المرسوم التنفيذي رقم 98.227 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بنفقات التجهيز العمومي للدولة "تخص البرامج القطاعية غير الممركزة برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي".

إن برنامج التجهيز التابع لمخططات البلدية للتنمية يتمحور حول الأعمال ذات الأولوية في التنمية، و يعد من طرف المصالح الولائية المختصة بالتنسيق مع المصالح التقنية المحلية، فتأخذ بعين الاعتبار البلديات المحروسة و المناطق الواجب ترقيتها، لا سيما فيما يخص التزويد بمياه الشرب و التطهير و الطرق وفك العزلة.

3.2. تحضير واعداد برامج التجهيز القطاعية

تعرف ميزانية الدولة على أنها الوثيقة التي تقرر للسنة المالية مجموع الايرادات و النفقاتوترخص بها،وعلى هذا الاساس فان النفقات العمومية هي قبل كل شيء عملية توقع يتطلب تسجيلها بعنوان ميزانية الدولة بدراسة مسبقة تسمح بتقييم النفقة
و تبين كيفية و آجال تنفيذها. و إن كان تقييم ميزانية التسيير يرتكز على معرفة مسبقة بجميع حاجيات المصالح،مما يجعلها عملية سهلة التحديد، فالأمر بالنسبة لنفقات التجهيز يختلف، إذ أن تقديرها لا تكتسيه نفس الدقة، و عادة ما يكون الاختلاف بين النتائج الموقعة و المحصلة واسعا جدا يؤثر بشكل مباشر و سلبي على الاقتصاد و مسار التنمية.(لعمارة، 2014، صفحة 69)

على هذا الأساس فإن عملية تحضير مشروع ميزانية التجهيز تعتبر مرحلة بالغة الأهمية ذلك أنها تؤطر وتوجه تنفيذ البرامج الإنمائية وهو ما سنحاول توضيحه.

4.2. أهمية المرحلة التحضيرية في تنفيذ برامج التجهيز العمومي.

بصدد تحضير ميزانية التجهيز للدولة و التي تتضمن برامج التجهيز القطاعية ، يقوم مختلف الأعوان العموميين(وزارات، الإدارات المتخصصة، المؤسسات العمومية...) باقتراح المشاريع المختلفة، و يكون هذا إطار المخطط الإنمائي السنوي الذي تقترحه الحكومة من خلال برنامجها، حيث تحاول هاته الاقتراحات أن تلبي الأهداف المسطرة و أن تعمل بالتوجهات المبينة ضمن المذكرة المنهجية المبلغة من طرف رئيس الحكومة(القانونرقم 17.84 المؤرخ في 17 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد28)

إن إقتراح المشاريع. يكون من مختلف الإدارات و المؤسسات العمومية على المستوى المحلي و التي تكون أدرى بالاحتياجات المرفقية الاقتصادية و الاجتماعية لمنطقتها.

و يكون من إختصاص الإدارات المركزية الوصية بعد ذلك أن تختار المشاريع التي ستقترحها بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز. إن هاته الصلاحية تضع على عاتق المسيرين مسؤولية كبيرة حيث يجب عليهم إبراز العقلنة في إختيار المشاريع المسجلة من خلال إتخاذهم لقرارات فردية بالغة الأهمية مثل قرارات تفريد المشاريع خاصة و أن تطبيق التوجهات العامة لبرامج التجهيز العمومي ليس بالأمر السهل.

وعملية الاختيار هاته تكون على أساس الدراسات المنجزة و التي يحويها الملف التقني الملحق بمشروع هذه الدراسات تتكفل بإبراز، ضرورة، منفعة و مردودية المشاريع المقترحة ، و

أهميتها لا تقتصر على مجرد كونها معيار أساسي لإختيار المشروع بل تذهب لأبعد من ذلك فتنفيذ برامج التجهيز العمومي بعد اعتمادها من طرف البرلمان لن يكون سوى تنفيذ لهاته الدراسات.

حيث يلاحظ في الميدان أن تنفيذ المشاريع تصاحبه سلسلة من التحركات تتكرر بصفة دائمة(تغيير المواصفات، تغيير هيكلة الكلفة، ....) تترجم بالتعديلات المتعددة و اللجوء التلقائي لطلب الاعتمادات التكميلية خلال السنة.

إن إعادة تقييم المشاريع قد يعود إلى التضخم، ارتفاع الأجور، ارتفاع المواد(قطع غيار) غير أنه كثيرا ما يعود لعدم نضج المشروع المقترح بالشكل الذي يسمح بالانطلاق في الإنجاز خلال السنة ،و كون الدراسات المقدمة لم تكن بالقدر الكافي الذي يسمح بتقييم النفقة بدقة، و نلاحظ كنتيجة لذلك أن بعض المشاريع تسجل من ناحية التكاليف تجاوزات مفرطة بالنظر إلى التقديرات الأولية المحددة في رخص البرامج، و من ناحية الآجال تعطيل فادح في تاريخ تسليم الأشغال.

يمكننا أن نوضح ذلك من خلال مثال بسيط عرفه مشروع بناء المقر الجديد للولاية الدي تم تسجيله ضمن المخطط السنوي حيث ان الرخصة الاولية قدرت بـ480.000.000 دج لكن بعد عملية اعادة التقييم حسب مقرر اعادة تقييم العمليةلسنة 2008 وصلت تكلفة العملية الى 000 000 928كما شهد المشروع عمليات اعادة تقييم عبر فترات متعددة لتصل الرخصة النهائية للمشروع الى 000. 000.290.1 دج.

يظهر جليا من خلال هذا المثال أن النتائج المحققة كانت كل البعد عن الأهداف المسطرة و نطرح التساؤل هنا عن مدى اكتمال نضج هذا المشروع قبل تسجيله و عن مدى صحة و دقة الدراسات المنجزة بصدده ،وتبرز هنا أهمية المرحلة التحضيرية في تحديد و توجيه اختيارات المسيرين و التأثير على قراراتهم بشأن تبني برامج التجهيز التي تكون أكثر نجاعة و تحقيقا للأهداف المرجوة.

إن هذا الأمر يفتح المجال لموضوع أكثر حساسية و أهمية و هو " **عقلنة اختيارات الميزانية** : فمن المؤسف أن نلاحظ هذا التزايد في الإنفاق العمومي من سنة لأخرى(خاصة مع التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات) دون أن يصاحبه تحقيق للأهداف المسطرة ضمن البرامج التنموية.

5.2.مراحل تحضير وخطوات تسجيل برامج التجهيز العمومي

تعكس الميزانية العامة للدولة السياسة المالية و الاقتصادية التي تتبناها الحكومة، و تعتبر هاته أهم المبررات التي تجعل تحضير مشروع قانون المالية السنوي(والذي يحوي ميزانية الدولة) يعود لاختصاص الحكومة، إضافة لذلك فهي تملك المعلومات اللازمة و الضرورية للقيام بمختلف التقديرات من خلال إشرافها على مختلف الوزارات، الادارات، والمصالح التقنية.(القانون رقم 17.84 المؤرخ في 17 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد28)

إن عملية تحضير مشروع ميزانية التجهيز للدولة تبدأ في الأصل بمنشور لرئيس الحكومة مترجم في شكل مذكرة توجيهية محضرة من طرف المديرية العامة للميزانية، و يشرف وزير المالية على تبليغها إلى مختلف الدوائر الوزارية المعنية بعمليات التحضير و يكون هذا في حدود شهر مارس في كل سنة.تحوي هذه المذكرة الخطوط العريضة لسياسة الحكومة في المجال الميزاني و كذا أهمية التوجيهات العملية التي يتم على أساسها تحديد التقديرات.

يبدأ التحضير على مستوى المحلي أين يقوم مختلف الأعوان العموميين(مدير المصالح الخارجية، مسؤولو المؤسسات العمومية ...) باقتراح المشاريع على أساس الاحتياجات المرفقية الاقتصادية و الاجتماعية للمنطقة، غير أنه و قبل اقتراح أي مشروع يجب القيام بدراسة مسبقة تبرز أهمية المشروع، فائدته و كذا مردوديته، إذ ى تعرض للتسجيل بعنوان ميزانية التجهيز للدولة سوى البرامج و المشاريع التي يسمح اكتمالها الكافي بالانطلاق في إنجازها خلال السنة، و بهذه الصفة يتعين معرفة و توفير على الخصوص:"

- دراسة إمكانية التنفيذ.
- طريقة الإنجاز المرتقبة .

العناصر التي تبرز الملائمة الاقتصادية و الاجتماعية والأولية الممنوحة لها.

- تقويم أثرها على ميزانية التسيير للدولة خلال السنوات المالية اللاحقة.
- تقويم الكلفة بالعملة الصعبة مباشرة مع الإشارة إلى كيفية تمويلها.
- آجال الإنجاز و الدفع.

وبعد اكتمال نضج المشروع يتم إعداد ملف تقني للمشروع المطلوب تسجيله يبعث للوزارة الوصية يحوي علي:

- عرض الأسباب.
- بطاقة تقنية تتضمن على الخصوص المحتوى المادي و الكلفة بالدينار و العملة الصعبة و رزنامة الإنجاز
و المدفوعات.
- دراسة إمكانية التنفيذ و دراسة الأثر.
- إستراتيجية الإنجاز و الاختيار المقرر في ظل احترام أهداف التنمية.
- التنسيق الضروري فيما بين القطاعات.
- نتائج المناقصات.
- تقرير تقديري يبرز مختلف البدائل.
- تقويم الكلفة بالعملة الصعبة و كيفية تمويلها

تستقبل الوزارة الوصية طلبات تسجيل المشاريع الصادرة من الأعوان العموميين حيث تقوم بدراسة الملفات التقنية للمشاريع وهذا بحضور الوزير المختص وكل المدرين التقنيين المختصين . وتباشر المديريات التقنية لكل وزارة القيام بكل العمليات التقديرية وهذا بالتعاون مع مختلف المصالح وتسعى من خلال وضعها لمشروع ميزانية التجهيز الى:(مادة 06 من المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بتنفيذ النفقات العمومية للتجهيز المعدل والمتمم).

- اتمام البرامج قيد الانجاز و ذلك لتسليم أكبر عدد من المنشآت.
- السعي لعقلنة النفقات من خلال التقليل من التبذير والاهتمام بالمشاريع ذات الأولوية.
- تجنب التشغيل المفرط للورشات من خلال اقتراحها للمشاريع الجديدة.

فيما يخص المشاريع قيد الإنجاز يحتفظ لها بأعلى قدر من اعتمادات الدفع، أما المشاريع الجديدة فقبولها مرتبط بوجود اعتمادات كافية و كذا بأهمية المشروع المقترح ،و لكن في الواقع فإن كل وزارة تعد قائمة المشاريع الجديدة ذات أهمية من جهة العدد و الحجم مما يؤدي إلى تضخيم مبالغ النفقات المقترحة و عادة ما نجد فرق ملحوظ بين الاعتمادات المطلوبة من الدوائر المعنية و الاعتمادات المخصصة من طرف وزارة المالية.

و في الواقع بعض الوزارات التي لها ثقل في الحكومة مثل:وزارة الداخلية و وزارة التربية الوطنية أو التي تجري إصلاحات على مستوى قطاع معين، يمكن أن تحصل على تنازلات من طرف وزارة المالية على حساب وزارات أخرى وهذا تماشيا مع سياسة الحكومة.

- إن اختيار المشاريع التي تقترح لتسجيل بعنوان ميزانية التجهيز ليس بالأمر السهل بل يضع على عاتق المسير مسؤولية كبيرة في تسييره للأموال العمومية.

6.2. بلورة مشروع ميزانية التجهيز و اعتماده من طرف البرلمان.

بعد اعتماد إنجاز المشروع من طرف الوزارة الوصية تركز مجموع الطلبات على مستوى المديرية العامة للميزانية و بالتحديد على مستوى المديرية الفرعية لميزانية التجهيز، هاته الأخيرة التي تحاول وضع نوع من الإنسجام بينها و بين أهداف برامج التنمية التي أعدتها الحكومة، و يتولى وزير المالية تحقيق التوازن المالي و الاقتصادي للدولة من خلال محاولته تأمين التعادل بين إيرادات الميزانية و نفقاتها. (القانون رقم 17.84 المؤرخ في 17 يوليو 1984 المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد28)

- بهذا الصدد تقوم المديرية الفرعية للتجهيز بالتنسيق مع الوزارة الوصية بمناقشة مشروع الميزانية المقترحة و في حالة عدم الموافقة على طلبات الاعتمادات يتم اللجوء إلى التحكيم الوزاري.
- يتم التحكيم الوزاري في مجلس الحكومة، و هنا يبرز الطابع التساومي و السياسي في عملية المناقشة حيث يمكن أن تحصل وزارات ذات أهمية(وزارة التربية، وزارة الداخلية ...) على تنازلات من طرف المديرية العامة للميزانية.
- و في حالة استمرار عدم الموافقة يستعان بتحكيم رئيس الحكومة،ليتم بعدها بلورة المشروع النهائي لميزانية الدولة للتجهيز.
- و تأتي المرحلة الأخيرة خلال شهر سبتمبر أين يجتمع مجلس الوزراء ليحدد المبالغ النهائية للإيرادات والنفقات، يعرض بعدها مشروع قانون المالية السنوي على المجلس الشعبي الوطني للمناقشة(بداية شهر أكتوبر).

ما يلاحظ هو أن مرحلة تحضير مشروع ميزانية التجهيز يمتد على طول السنة التي تسبق تنفيذها.

3. دور برامج التجهيز القطاعية في التنمية الاقتصادية

جدول رقم3.1: تطور الناتج المحلي الإجمالي الاسمي وتطور نصيب الفرد منه خلال الفترة 2022.1993

المؤشرات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالمليار بالدولار الامريكي	3061,46	2913,47	2924,48	2820,92	2726,05	2756,88	2815,59	2815,03	2927,05	2967,07	3014,03
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
	3108,55	3216,00	3403,05	3482,22	3600,68	3633,72	3783,56	3827,92	3815,14	3903,20	3912,26
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	3955,97	3961,25	4022,34	4088,37	4192,96	4144,74	4075,20	4045,07	3789,03	3856,10	
نسبة نمو الناتج الحقيقية %	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
	0.8	-1.2	1.8	-2.1	-0.89	3.79	4.09	1.09	5.1	3.2	3.8
	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
	3	5.6	7.2	4.3	5.9	1.7	3.4	2.4	1.6	3.6	2.89
	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	1	-5.1	3.4	3.1

المصدر: البنك الدولي

1.3. دوافع وظروف تطبيق برامج التجهيز القطاعية.

1.1.3.ضعف معدل النمو الاقتصادي (عريس، 2017، صفحة 74-75)

أثرت الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر على معدلات النمو الاقتصادي التي سجلت نسبا نمو متدنية إذ بلغ معدل نمو الناتج المحلي خلال الفترة (1987.1994) 0.5 %الأمر الذي دفع الى الشروع في الإصلاحات الاقتصادية و سنحاول من خلال الجدول توضيح أهمالمؤشرات الاقتصادية خلال الفترة (2022.1990).

المرحلة:(2000.1990):

أهم ما ميزها تسجيل ناتج لمعدلات نمو بين السالب والموجب بلغ متوسطها خلال نفس الفترة 1.33. و هو مايعني نوعا ما استمرار تأثر جزئي الاقتصاد الوطني بالأزمة التي شهدها ابتداءا من سنة 1986 رغم الإصلاحات ، كما أننا نلاحظ ان نصيب الفرد من الناتج المحلي بسعر الدولار ابتدا بقيمة 3061.46 لسنة 1990 الأكبر خلال الفترة بمتوسط قدره 2441.69 وهو يعادل قيم الفترات ما بين 1991-1999.

المرحلة: (2001.2010):

إنأهم مايميز هذه الفترة تسجيل معدلات نمو ايجابية وصل متوسطهاإلى3.87%، وتعد سنة2003 السنة التي حقق فيها اعلي معدل له منذ سنة 1986إذ وصل إلى 7.2 %، إلاأن نصيب الفرد من الناتج المحلي بسعر الدولار سجل انخفاضا

باقل قيمة عرفت سنة 2001 مقدارها 3108.55 واكبر قيمة قدرها 3903.19 سنة 2010 أي ما يدل على نمو الدخل الفردي من بداية الفترة الى نهايتها بمتوسط قدره 3577.40 دولار امريكي.

المرحلة: (2011. 2022):

أهم ما ميز هذه الفترة أن معدلات النمو الاقتصادي المحققة عرفت اقل نسبة قدرها -5.1% سنة2020 واكبر نسبة قدرها 3.8% في سنة 2014، أي بمتوسط قدره 2.05%، وهذا يعكس تراجع مقارنة بمتوسط مع الفترة الفائتة قدرها 1.8% ، اما نصيب الرد من الناتح المحلي عرفت سنة 2016 اكبر قيمة بالدولار الأمريكي قدرها 4192.96 واقل قيمة سنة 2020 مقدارها 3789.0.3 دولار امريكي أي بمتوسط قدره 4003.93 دولار امريكي مقارنتا مع الفترة الفائتة نجد ارتفاع مقداره 426.53 دولار امريكي.

نلاحظ تحسن المؤشرات الاقتصادية نتيجة ارتفاع أسعار المحرقات إذ بلغ سعر البرميل النفط الجزائري 28.5 دولار أمريكي خلال سنة 2000 ويبين الجدول الموالي مساهمة القطاعات في الناتج المحلي والتي يسجل فيها قطاع المحرقات أعلى نسبة حيث بلغ متوسط معدل النمو إلى 5.5 % يليه قطاع الأشغال العمومية بنسبة 3.25 % و2.11 %القطاع الخدمات إلى انه لم يكن كافي لدعم النمو الاقتصادي.

2.3برامج التجهيز القطاعية المطبقة لتحقيق التنمية بالجزائر

1.2.3برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.(P.S.R.E)

جاء برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، للتدنية حدة المشاكل الموجودة، والتسريع لتدارك التأخر المسجل والقائم لسنوات عدة ،كما يعمل على التخفيف من الكلفة الاجتماعية للإصلاحات والمساهمة في رفع آليات النمو الاقتصادي بمبلغ قدره 525مليار دج ،أي ما يعادل 7.5مليار$أمريكي .(تومي، 2011، صفحة) .

ولبرنامج الإنعاش الاقتصادي عدة اهداف لا للحصر:

- معالجة مشاكل الفقر والتهميش والإقصاء التي تعانيها شرائح واسعة من المجتمع، مع ضمان ديمومة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- المساهمة في إنشاء مناصب شغل، لا سيما في مجالي البناء و الأشغال العمومية، والسكن.
- الإسراع في وثيرة إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لرفع مستوى المناطق الداخلية في إطار سياسة تهيئة الإقليم في شقها الخاص بالهضاب العليا.
- إرساء إستراتجية للبحث والتنمية في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال .
- مواصلة الجهد المبذول المتعلق بالمناطق الصناعية ،سواء كان ذلك من حيث تطهير العقار الصناعي أو العصرنة .
- العمل على تنفيذ البرنامج المتعلق بالبيئة وتهيئة الأراضي المخصصة، لتوفير شروط التنمية المستدامة، والشروع في تحقيق خيار الهضاب العليا
- دعم البرامج المخصصة لعودة سكان الريف إلى مناطقهم، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية التي بادر بها قطاع الفلاحة.
- العمل على تنفيذ برامج إعادة التأهيل الحضري، وربط التجمعات السكانية سواء كانت ريفية أو حضرية بشبكة توزيع الغاز.
- إنشاء شبكات تضامن حماية الشرائح الهشة من المجتمع، واستعادة التلاحم الاجتماعي.

2.2.3برنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)(P.C.S.C)

يعتبر البرنامج الخماسي المسوم ببرنامج التكميلي لدعم النمو تدعيمالبرنامج دعم الانعاش الاقتصادي ،وجب على القائمين على تسطير السياسة الاقتصادية مواصلة استخدام الادوات المختلفة لسياسة الانعاش ، و على راسها برامج التنمية ، فجاء البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي خصص له مبلغ 4202.7 مليار دينار دزائري ، لاعطاء دفعةلمعدلات النمو الاقتصادي ، بالاعتماد على نفس الادوات المستخدمة في برنامج الانعاش ، واهمها الانفاق الحكومي الاستثماري مع تجنب السلبيات التي ميزت المرحلة السابقة ، فضلا عن كونه برنامج متوسط الاجل من شانه المحافظة على الاستقرار الاقتصاد الجزائري ، و يتلخص مضمون البرنامج في المحاور التالية(بن احمد، لباز، 2020).

ولبرنامج الإنعاش الاقتصادي عدة اهداف لا للحصر:

- تحسين ظروف المعيشة بدعم القدرة الشرائية للمواطن و توفير الصحة و السكن و التعليم لكل شرائح ا .
- تطوير المنشآت القاعدية المتمثلة في السدود و الطرقات و لعل أهمها مشروع الطريق السيار "شرق.غرب . "
- دعم النمو الاقتصادي من خلال زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي و ذلك بدعم المؤسسات الاقتصادية المنشأة للثروة الأمر الذي ينعكس مباشرة على زيادة نصيب الفرد من الدخل الناتج عن الحركية الاقتصادية المولدة من نشاط المؤسسة
- تحديث الخدمة العمومية مما يسهل و يبسط الإجراءات المتعلقة بدعم النشاط الاقتصادي و جلب الإستثمار الأجنبي بمختلف أنواعه
- ترقية تكنولوجيات الإتصال الجديدة مواكبة للتطور العالمي الحاصل في مجال الاتصال من أجل دعم النشاط الاقتصادي وتسهيل المعاملا ت والإجراءات

3.2.3برنامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010-2014 (بن الحاج جلول، شريط، 2016)

ان عشرية كاملة للاصلاحات الاقتصادية نتيجةان عملية انتهاج سياسة الانعاش الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد الوطني و كذا سياسة دعم النمو التكييل، تميزت بالحفاظ عل استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما دعم القاعدة لارساء برنامج التنمية الاقتصادية (2010-2014الذي سنحاول تبيان اهم اهذافه .

إن أهداف برنامج التنمية الخماسي اتخذت طابعا إستراتيجيا، وذلك على أساس الميزانية الكبيرة التي خصصت لهذا البرنامج الممتد 1من 2010 إلى غاية 2014،وتمثلت هذه الأهداف فيما يلي

-دعم التنمية البشرية التي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الاقتصادي والاجتماعي، وتعزيز تماسك الأمة حول هويتها وشخصيتها الوطنيتين.

-مكافحة البطالة من خلال استحداث 03 ملايين منصب شغل جديد .

- تحسين ظروف العيش في العالم الريفي من خلال تحسين التزود بالماء الصالح للشرب ودفع قطاع الأشغال العمومية لفك العزلة عن كل المناطق.

- ترقية وتطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم، وتعميم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المنظومة الوطنية للتعليم وفي المرافق العمومية .

-تحسين مناخ الاستثمار واتخاذ التدابير اللازمة لإنعاش الصناعة الوطنية وتطوير المحيط الإداري والمالي والقانوني للمؤسسة. وترقية الصادرات خارج المحروقات .

-الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني .وتطوير الترقية العقارية والأداة الوطنية في قطاع البناء والأشغال العمومية .

-مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي للبلاد .

-تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية .

-تثمين القدر ات السياحية والصناعة التقليدية .

-الحفاظ على السلم الاجتماعي في خدمة التنمية

4.الخاتمة

ادت الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 1986 والتي تميزت بانخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدل البطالة والفقر من جهة واستعادة التوازنات الكلية للاقتصاد الوطني من جهة أخرى، نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، أدت بالسلطات العمومية إلى إتباع سياسية إنفاقية واسعة مستندة في ذلك على أفكار المدرسة الكينزية التي تركز على رفع الطلب الكلي عن طريق زيادة الإنفاق الحكومي الاستثماري .وهو ما تم تجسيده بالفعل من خلال صياغة برامج التجهيز العمومي كنفقات مساهمة خفي خلق وثيرة متسارعة للتنمية المحلية بالجزائر

المراجع:

- لعمارة جمال، (2004)، منهجية الميزانية العامة للدولة في في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع.
- غريس مختار، جور برامج التجهيز القطاعية في التنمية الاقتصادية، دراسة وصفية للاقتصاد الجزائري، مجلة الاقتصاد والاحصاء التطبيقي، المجلد 14، العدد02، 2017.

- عبد الرحمن تومي ،(2011)، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر – واقع و أفاق –دار الخلدونية للنشر و التوزيع-الطبعة
- بن احمد لخضر، لباز الأمين، الاستثمارات العامة في الجزائر وانعكساتها على المتغيرات الاقتصادية الكلية –دراسة تقيمية للفترة الممتدة بين 2001-2010، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية- دراسات اقتصادية، (20)1.
- بن الحاج جلول ياسين، عابد شريط،(2016)، تقييم برنامج التنمية الخماسي2010-2014 وانعكاساته على الأداء الاقتصادي الجزائري، مجلة التكامل الاقتصاد،المجلد04، العدد04، ص ص111-136

المراسيم:

- القانون رقم 17.84المؤرخ في 17 يوليو 1984المتعلق بقوانين المالية الصادر في الجريدة الرسمية العدد28)
- المرسوم التنفيذي رقم 227/98 المؤرخ في 13 جويلية 1998 المتعلق بتنفيذ النفقات العمومية للتجهيز المعدل والمتمم).

المواقع:

- https://www.ons.dz.
- https://data.albankaldawli.org/
- https://www.bank-of-algeria.dz/ar

.